اقتصاد

المغرب: أسعار اللحوم تواصل ارتفاعها

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تواصل أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعها في السوق المغربية، في سياق متسم باتخاذ الحكومة تدابير من أجل تسهيل الاستيراد لمواجهة تداعيات تراجع العرض المحلي الناجم عن الجفاف. وقفزت أسعار لحوم الأغنام في المجازر التي تحيل على سوق الجملة في المغرب إلى مستوى غير مسبوق، إذ بلغت 12 دولاراً للكيلوغرام الواحد، في حين وصلت أسعار لحوم الأبقار إلى 10 دولارات للكيلوغرام. ووفق تجار فإن تلك الأسعار يستبعد أن تشهد انخفاضاً كبيراً في الفترة المقبلة، خاصة ما يخص لحوم الأغنام، في سياق استعداد المربين لعيد الأضحى، رغم توفير منح للاستيراد من الدولة.

وأثر الجفاف خلال هذا العام على العرض من الأبقار والأغنام، حيث لم يتم توفير الكلأ الطبيعي الذي يساعد على تقليص تكاليف الإنتاج، التي تثقل على المربين، خاصة الصغار منهم، بحسب نائب رئيس الجامعة المهنية للحوم الحمراء، عبد العالي رامو. وتراكم النقص على مستوى العرض على مدى ثلاثة أعوام من الجفاف في ظل صعوبة إعادة تكوين القطيع، ما يؤثر على أسعار اللحوم الحمراء في السوق، رغم التدابير التي اتخذتها الحكومة على مستوى الاستيراد. وقد لاحظت المندوبية السامية للتخطيط الحكومية، تأثر جهود إعادة تكوين القطيع، بعد التراجع الملحوظ الذي سجله خلال الثلاث سنوات الماضية، بالتدهور الذي عرفته المراعي والنقص المطول في هطل الأمطار خلال الأشهر الخمسة الأولى من الموسم. وكانت الحكومة لجأت في ظل عدم توفر الكلأ الطبيعي إلى مواكبة مربي الأبقار والأغنام عبر توفير دعم لأسعار الشعير بـ20 دولاراً للقنطار بكلفة إجمالية تصل إلى 280 مليون دولار، ودعم الأعلاف المركبة الموجهة إلى الأبقار الحلوب بـ25 دولاراً للقنطار بكلفة تصل إلى 110 ملايين دولار، زيادة على إنشاط نقاط لتوفير المياه لتوريد الماشية.

واعتبرت المندوبية في مذكرة لها حول الظرفية الاقتصادية في الربع الأول والربع الثاني من العام الجاري، أن الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء يظل متواضعاً، حيث تعتمد الإمدادات اعتماداً أساسياً على الواردات من قطيع الأغنام والأبقار. وكان المغرب عمد في العام الماضي، إلى تعليق استيفاء الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية عند استيراد الأبقار والأغنام، مع توفير دعم بخمسين دولاراً للرأس لمستوردي الأغنام، بسبب تراجع العرض في ظل استمرار موجة الجفاف. وقرر المغرب مع قرب عيد الأضحى توفير دعم جزافي عن كل رأس من الأغنام المستوردة هذا العام أيضاً، حددته في حدود 50 دولاراً، وهو دعم يراد من ورائه ضبط أسعار اللحوم في السوق والحفاظ على القطيع المحلي من أجل إعادة تكوينه. ويستهدف الدعم المساعدة على جلب 300 ألف رأس في الفترة الفاصلة بين منتصف مارس/ آذار الماضي ومنتصف يونيو/ حزيران المقبل، إذ يفترض في كل مستورد جلب 1000 رأس على الأقل، ويرتقب أن يأتي جزء مهم من تلك الواردات من إسبانيا ورومانيا. من جانبه، يرى نائب رئيس الجامعة المهنية للحوم الحمراء، عبد العالي رامو، أن حجم الواردات من الأبقار اتسم بالضعف منذ يناير الماضي، خاصة في ظل تشديد إجراءات المراقبة عند الاستيراد من المكتب الوطني للسلامة الصحية، تحسباً للأمراض التي يمكن أن تجلب عبر الاستيراد.

(Getty)

انتعاش مبيعات السيارات الصينية

أظهرت بيانات صناعية أصدرتها الجمعية الصينية لمُصنّعي السيارات ارتفاع مبيعات سيارات الركاب ذات العلامات التجارية الصينية بنسبة 26,4% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024. وذكرت الجمعية أنه جرى بيع حوالي 3,39 ملايين سيارة من هذا النوع خلال الفترة المذكورة. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، ارتفعت الحصة السوقية لسيارات الركاب ذات العلامات التجارية المحلية بواقع 7,4 نقاط مئوية على أساس سنوي، لتصل إلى 59,6 في المائة خلال الفترة المذكورة. وفي شهر مارس/ آذار الماضي وحده، جرى بيع ما يقرب من 1,33 مليون سيارة من هذا النوع، مع ارتفاع الحصة السوقية بواقع 7,2 نقاط مئوية عن العام السابق لتصل إلى 59,3%.

لقطات

ارتفاع قيمة عمليات أجهزة نقاط البيع في قطر

ارتفعت قيمة عمليات أجهزة نقاط البيع في دولة قطر خلال شهر مارس/آذار 2024 بنسبة 5,31% على أساس سنوي. وأوضح مصرف قطر المركزي، في تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، أمس الأحد، أن قيمة عمليات أجهزة نقاط البيع بلغت في الشهر الماضي 8,13 مليارات ريال، مقابل 7,72 مليارات ريال في مارس/آذار 2023. ولفت المصرف المركزي إلى أن عدد أجهزة نقاط البيع في قطر سجل في مارس/آذار السابق 70,567 جهازاً، مقارنة بـ63,832 جهازاً في الشهر ذاته من عام 2023. وأجرت أجهزة نقاط البيع في قطر خلال الشهر السابق 32,43 مليون عملية، مقابل مستواها في مارس/آذار 2023 البالغ 29,50 مليون عملية.

عُمان تفتح باب الاكتتاب في سندات حكومية

فتح البنك المركزي العُماني، أمس، باب الاكتتاب العام في سندات تنمية حكومية بقيمة 75 مليون ريال، مع خيار الزيادة لاجل عامين، بفائدة 4,85 بالمائة سنوياً. وأوضح المركزي، في بيان على موقعه الرسمي، أن فتح الاكتتاب في الإصدار رقم 70 من سندات التنمية الحكومية عن طريق المزاد التنافسي «العطاءات» بدأ أمس. ويغلق باب الاكتتاب يوم الاحد المقبل، فيما يعقد المزاد الثلاثاء 23 ابريل/ نيسان الجاري. ويجري إصدار السندات يوم الخميس 25 ابريل، وتستحق السداد في 25 إبريل من عام 2026، وتستحق الفائدة على السندات الجديدة مرتين في كل عام في 25 اكتوبر/ تشرين الاول، و25 ابريل وحتى تاريخ استحقاقها في 25 ابريل 2026.

مصر: التصدي لـ500 حالة بناء مخالف

اكد وزير التنمية المحلية المصري، هشام آمنة، ان الاجهزة التنفيذية بالمحافظات رصدت عبر منظومة التغيرات المكانية وشكاوى وبلاغات المواطنين خلال أيام عيد الفطر المبارك نحو 500 حالة تعدّ على الاراضي الزراعية وأملاك الدولة والبناء المخالف، مشيراً إلى انه جرى التصدي لتلك المحاولات وازالتها في المهد، ومصادرة المعدات ومواد البناء المستخدمة، وتحرير محاضر ضد المخالفين، وذلك بالتعاون مع قوات إنفاذ القانون وجهات الولاية بالمحافظات. جاء ذلك عقب تلقي وزير التنمية المحلية تقريراً من غرفة العمليات وإدارة الأزمات ووحدة المخلفات الصلبة والقطاعات المعنية بالوزارة اليوم حول متابعة الأوضاع في المحافظات.

عن كلفة الضربة الإيرانية لإسرائيل

مصطفى عبد السلام

حدثت الضربة الإيرانية لإسرائيل والتي سبقها تخمينات وتوقعات كثيرة تصب معظمها تجاه التشكيك في تحققها. قال المشككون إن الضربة لن تحدث أبداً قياساً على حالات سابقة منها التهديدات التي أعقبت اغتيال قاسم سليماني، وإذا أتت فإنها ستكون تمثيلية يتم الاتفاق فيها مع الولايات المتحدة وإسرائيل على كل فصولها، بداية من تحديد موعد الضربة والأهداف والأسلحة المستخدمة ومواعيد الانطلاق وصفارة النهاية.

على كل جاءت الضربة الإيرانية لإسرائيل ليلة السبت، ومعها شهدت المنطقة ساعات عصيبة، وحضرت تداعيات اقتصادية سريعة من الممكن أن تؤثر على المنطقة بالكامل، بل ربما تمتد إلى الاقتصاد العالمي، في حال تكرار الضربة وزيادة منسوب المخاطر الجيوسياسية، وامتداد التأثيرات إلى أسواق النفط والغاز.

أسفرت الضربة عن حدوث تداعيات اقتصادية قصيرة الأجل منها إغلاق دول بالمنطقة مجالها الجوي، وتعليق شركات طيران كبرى رحلاتها لدولة الاحتلال وإيران وغيرها، وإغلاق إيران مطاراتها، وحدوث تراجع ملحوظ في البورصات الخليجية عند بداية التداول تأثراً بزيادة المخاطر، واحتمال توسع رقعة المواجهة في حال رد إسرائيل على إيران وانضمام الولايات المتحدة إلى تل أبيب في الرد.

لكن أكثر التداعيات قصيرة المدى شاهدناها أمس في ما أعلنته دولة الاحتلال من أن تكلفة الدفاع الإسرائيلي ليلة الهجوم الإيراني بلغت خمسة مليارات شيكل، أي ما يعادل 1,35 مليار دولار.

هل تقف تداعيات الضربة الإيرانية عند هذا الحد المحسوب والمقبول من أطراف عدة حتى الآن؟ لا أحد يعرف، لأن الإجابة تتوقف على الساعات المقبلة ومدى توجيه تل أبيب وحلفائها الغربيين ضربات جديدة إلى إيران، أو معاودة طهران توجيه ضربات أخرى إلى دولة الاحتلال، وإطلاق شرارة حرب إقليمية، لأن هذا التطور سيدفع أسعار النفط والغاز إلى زيادات ربما قياسية، وهذا ما يؤثر سلباً ليس على اقتصادات دول المنطقة فحسب، بل على الاقتصاد العالمي، خاصة من جهة زيادة معدل التضخم وإعطاء مبرر آخر للبنوك المركزية لتأخير قرار خفض الفائدة، فأسعار النفط قد ترتفع بأكثر من 15 دولاراً لتصل إلى أكثر من 100 دولار، وهو أمر يرهق الاقتصاد العالمي والعربي معا.

وعلى العموم، زيادة القلاقل السياسية سيؤثر سلباً على اقتصادات دول المنطقة من حيث تعطل وصول الوفود السياحية والاستثمارات الأجنبية الساخنة والمباشرة، وقد تمتد التأثيرات إلى قناة السويس، وهو ما يرفع كلفة التجارة الدولية، خاصة إذا ما صاحبها حدوث تصعيد من الحوثيين في البحر الأحمر.

وزارة الاقتصاد الفلسطينية تحذر من التهافت على الخبز

رام الله ـ **العربي الجديد**

رصدت وزارة الاقتصاد الفلسطيني، في بيان، أمس الأحد، «إقداماً غير مبرر» من المواطنين في المحافظات الشمالية على المخابز ومحطات تعبئة المحروقات، محذرة من «الانجرار وراء الشائعات والاكتفاء بأخذ المعلومات من المصادر الرسمية فقط»، وأشارت إلى «استمرار سلسلة توريد السلع الغذائية من مختلف الدول حفاظاً على ديمومة الأمن الغذائي، خاصة في ظل الأزمات واضطراب عملية التوريد العالمية». ودعت الوزارة المواطنين إلى الإبلاغ عن أي شكوى يرونها في السوق، «ليتسنى لطواقم حماية المستهلك المتابعة واتخاذ الإجراء القانوني المتبع».

وقالت الوزارة إن المخزون التمويني من السلع الأساسية في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية المحتلة) يلبي احتياج المواطنين مدة ستة أشهر ومن سلعة الطحين ثلاثة أشهر. وأشارت الوزارة، في بيانها، إلى «استمرار منع حكومة الاحتلال إدخال السلع الغذائية ومساعدات الإغاثة إلى أبناء شعبنا في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، والتي تأتي ضمن سياسة حرب التجويع والإبادة الجماعية» التي تنفذها منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وفقد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية نحو 27% من المعدل الطبيعي للإنتاج قبل الحرب الإسرائيلية على غزة، بالإضافة إلى خسائر إنتاجية تقدّر بنحو 2,5 مليار دولار، عدا عن فقدان السوق نحو 12 مليار شيكل (3,4 مليارات دولار) كانت تضخ كل نصف عام من عمّال الداخل المحتل عام 1948 والبالغ عددهم 200 ألف عامل. وبحسب بيانات سابقة لوزارة الاقتصاد الفلسطيني، فإن أكثر من 80 ألف منشأة تجارية تراجع إنتاجها أو توقفت عن العمل بالكامل، من أبرزها قطاع الإنشاءات والعقارات، يليه القطاع الزراعي والخدماتي والصناعي، ويقدّر عدد العاملين في هذه القطاعات بنحو 651 ألف عامل. وأفاد تقدير صادر عن البنك الدولي، مطلع إبريل/ نيسان الجاري، بأن الحرب الإسرائيلية ألحقت أضراراً بالبنية التحتية الحيوية في قطاع غزة بين أكتوبر/ تشرين الأول ونهاية يناير/ كانون الثاني الماضيين، قيمتها تناهز 18,5 مليار دولار. وقال البنك الدولي إن أكثر من مليون شخص بلا منازل، و75% من السكان مشردون، مضيفاً أن أكثر من نصف سكان غزة أصبحوا على حافة المجاعة، ويعاني جميع السكّان انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية.

متفرقات اقتصادية

تمدّد «الاقتصاد الموازي» في دمشق

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

اتجهت الموارد الاقتصادية في سورية خلال فترة الحرب لتتمحور بالمجمل حول الأعمال والأنشطة التجارية، وتتمركز في أيدي شريحة منظمة من رجال الأعمال وعدد محدود من المستثمرين. وخلقت أشكال حديثة من التجارة أدت إلى تفكك طبقة التجار التقليديين في العاصمة دمشق وحلب وحجّمت أعمالهم، وسمحت باستثمار الحرب ومآلاتها اقتصادياً عبر طرق وأساليب جديدة أزاحت الصناعيين واحتكرت الاستيراد والتصدير و«قوننت» التداول بالعملة الأجنبية بما يساهم في خدمة الهيكل التجاري المستحدث والنظام الاقتصادي الجديد. وانكفأ الإنتاج الصناعي السوري بعد الحرب إلى شكل من الصناعات البدائية والتحويلية السهلة مثل الصناعات الغذائية والألبسة والمحارم والصابون وغيره من الصناعات التي تعتمد في موادها الأولية وتجهيزاتها على الإنتاج المحلي وهذا الحال الملازم للدول المتخلفة عندما تقع في أزمات سياسية وأمنية. في حين تصدرت التجارة واجهة الاقتصاد لتأخذ اتجاه الاستيراد دون التصدير، والتهريب بالاتجاهين، في حين نشطت التجارة الداخلية معتمدة على رؤوس الأموال المحلية والثروات الطبيعية ورصيد المؤسسات والشركات المنتجة والخدمية في آن. وبدأ الشكل التجاري الجديد يأكل من الرصيد المحلي على حساب الركائز الاقتصادية في البلاد.

يقول موظف في دائرة السجل العقاري بدمشق طلب عدم الكشف عن اسمه لـ«العربي الجديد»: منذ سنوات بدأنا نلاحظ في سجلاتنا انتقال ملكيات عامة تتبع لسلطة المحافظة أو الوزارات والبلديات، إلى مصلحة القطاع الخاص، وهذا الانتقال يظهر بوضوح في العديد مما يسمى «الوجائب» داخل المدينة ومناطق السكن العشوائي والمخالفات، ويظهر بكثرة بريف دمشق، خاصة البلدات التي طاولتها آلة الحرب، وفي مناطق الغوطة المحيطة بدمشق. ويذكر الموظف السوري أن أحد ضباط الأمن يملك في دمشق أكثر من 120 عقاراً على شكل شقق ومحال تجارية وأراض. وتحدث موظف في شركة كهرباء دمشق عن شكل آخر للتجارة، بدأ منذ بداية الحرب السورية باستيراد بطاريات الشحن ومولدات الإنارة ومولدات الكهرباء الصغيرة، ثم ألواح الطاقة الشمسية وصولاً إلى مولدات الكهرباء الكبيرة وبيع «الامبيرات»، وصاحب هذه التجارة الجديدة عمليات اتجار غير نظامي بالمحروقات خاصة المازوت، وأسلاك الكهرباء وكابلاتها المعدة لشبكات التغذية الكهربائية. والأكثر سوءاً هو تجارة خطوط الوصل الكهربائي المعفى من التقنين «الخط الذهبي» فبات بعض من أصحاب بيع الأمبيرات للمواطنين يعتمد لتشغيل المولدة على المازوت المدعوم أو الخط الذهبي وذلك بحسب قربه من أصحاب القرار في البلاد.

السوريون يعانون تدهور الاقتصاد الذي مزقته الحرب (وائل بشارة/فرانس برس)

حراك عراقي لحل أزمة المياه مع تركيا وإيران

كشف وزير الموارد المائية العراقي عون ذياب عبد الله، عن حراك لحل أزمة المياه مع تركيا وإيران

بغداد ـ **عادل النواب**

بدأت السلطات العراقية في العاصمة بغداد، حراكاً جديداً بشأن ملفّ المياه مع الجارتين تركيا وإيران، يهدف إلى ضمان وصول كميات كافية من المياه إلى نهري دجلة والفرات اللذين شهدا انحساراً كبيراً في السنوات الماضية، ما سبّب أزمات بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة في مدن عراقية مختلفة، خاصة محافظات أقصى جنوبي البلاد. والأسبوع الماضي، كشف وزير الموارد المائية العراقي عون ذياب عبد الله، عن حراك لحلّ أزمة المياه مع تركيا وإيران، كاشفاً عن إجرائه زيارة إلى سورية قبل أسابيع لبحث حصة البلدين من مياه نهر الفرات. وقال عبد الله في تصريحات لمحطة تلفزيون محلية عراقية بغداد، إن «العراق يسعى للتوصل مع تركيا إلى اتفاقية واضحة بشأن حصة العراق المائية، وتأمل توقيعها خلال زيارة الرئيس أردوغان المرتقبة إلى العراق». وأضاف: «أبلغنا إيران بضرورة التنسيق بشأن روافد المياه التي تغذي نهر دجلة، كما تمت مطالبة إيران بفتح مياه نهر الكارون لتحسين ظروف شط العرب» مؤكداً أنّ «حراكاً عراقياً جديداً لحلّ أزمة المياه مع تركيا وإيران، بدأ وهناك نتائج إيجابية في هذا الملف».

وأبلغ عضو لجنة الزراعة والمياه في البرلمان العراقي ثائر الجبوري «العربي الجديد» أن «الحراك الجديد نحو تركيا وإيران يأتي خطوة استباقية لموسم الصيف المقبل، ولضمان وصول حصة العراق المائية العادلة». ووفق البرلماني فإنّ «العراق يواجه خطراً حقيقياً جراء الجفاف، ورغم أن الحراك الجديد جاء متأخراً، لكنه يجب أن يمضي بسرعة تجاه حلول للأزمة». وحذر الجبوري من أن «استمرار أزمة الجفاف بلا حلول حقيقية وسريعة، سوف يدفع نحو مشكلات وأزمات أبرزها الهجرة من المناطق الريفية والقرى نحو المدن وكذلك الإضرار بالواقع الزراعي وزيادة مخاطر البيئة، ولهذا يجب أن يكون الحراك الحكومي على أعلى المستويات، فهذا الملف له تداعيات كثيرة وخطيرة». ولفت إلى أنّ «لجنة الزراعة والمياه البرلمانية ستعمل على استضافة وزير الموارد المائية لمعرفة تفاصيل الحراك نحو إيران وتركيا وما هي الاتفاقات الجديدة بشأن حصول العراق على حصته العادلة من المياه وجدية هذا الحراك في حل هذه الأزمة المستمرة منذ سنين». من جهته، قال الخبير في الشأن المائي عادل المختار لـ«العربي الجديد» إنّ «العراق يدخل عامه الخامس على التوالي بأزمة مياه خانقة، نتيجة شح الأمطار وقلة الإيرادات من دول الجوار، فالإيرادات من تلك الدول قليلة جداً وبمستويات متدنية في ظل أزمة الجفاف، خاصة أن تركيا بصدد إقامة سد آخر على نهر دجلة سيسبب ضرراً كبيراً للعراق»، وأضاف أنه «في ما يخص إيران فهناك 42 نهراً قُطعت بالكامل وأصبحت الإيرادات المائية صفراً، ومن ضمن تلك الأنهر الكرخة والكارون اللذان يعتبران من الأنهر الكبيرة، فإيرادات الكرخة 4 مليارات متر مكعب، والكارون 11 مليار متر مكعب، أي هي تقارب نهري دجلة والفرات من حيث الأهمية وكل تلك الأنهر قُطعت بالكامل... ولهذا تستمر أزمة الجفاف في العراق بخطورتها الكبيرة للسنة الخامسة على التوالي».

> تحذيرات من تداعيات استمرار أزمة الجفاف على مختلف القطاعات

تحقيق

الأسواق العربية قلقة من تداعيات الضربة الإيرانية

ثارت مخاوف في الأسواق العربية من الارتدادات السلبية لعملية إطلاق الطائرات المسيّرة والصواريخ الإيرانية على إسرائيل ليل السبت ـ فجر الأحد، وكان قطاع الطيران الأسرع تأثراً بعد وقف شركات طيران عديدة عشرات الرحلات، وإغلاق عدد من الدول العربية وغير العربية أجواءها قبل أن تعيد معظمها فتحها. ورصدت «العربي الجديد» حجم الارتدادات الاقتصادية على دول المنطقة، ومنها العراق ومصر وتونس والجزائر وليبيا ودول الخليج. ارتدادات لم تنج منها حتى أسواق الحبوب.

احدى اسواق العراق في نوفمبر 2022 (محمد احمد/الأناضول)

عواصم عربية ـ **العربي الجديد**

عادت المخاطر وحالة القلق لتحدق بالأسواق العربية مع تصاعد التوتر الجيوسياسي في المنطقة العربية بسبب الضربة الإيرانية لإسرائيل وتداعياتها على بعض القطاعات الاقتصادية، واحتمال توسيع رقعة المواجهة وتحولها إلى حرب إقليمية. وكان قطاع الطيران الأسرع تأثراً بالصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية التي أطلقت على إسرائيل مساء أول من أمس السبت، إذ جرى إغلاق أجواء عدد من الدول، فضلاً عن وقف عشرات الرحلات. كما تأثرت البورصات العربية، ولا سيما الخليجية وسط مخاوف من أن تطاول شظايا تصعيد الصراع الإيراني الإسرائيلي قطاعات اقتصادية أخرى. وأبدت مصادر عربية مخاوف من أن تمتد تأثيرات المخاطر الجيوسياسية الحالية إلى قناة السويس، أهم ممر ملاحي في العالم، وكذا إلى حركة السياحة في مصر والأردن ولبنان.

ارتباك حركة الطيران

عقب إطلاق طهران طائراتها المسيّرة وصواريخها صوب الاحتلال الإسرائيلي مساء أول من أمس حتى ساعات مبكرة من صباح أمس الأحد، أعلنت شركات طيران كبرى في أنحاء الشرق الأوسط إلغاء بعض رحلاتها، في حين اضطرت إلى تغيير مسار بعض الرحلات بعد إطلاق إيران. وأغلقت إيران مطاراتها الرئيسية تحسباً لأي مخاطر. وفي المقابل، أعاد الأردن والعراق ولبنان فتح المجالات الجوية أمام حركة الطيران بعد إغلاقه مدة قبيل الضربة الإيرانية لإسرائيل رداً على قصف قنصليتها في العاصمة السورية دمشق أوائل شهر إبريل/نيسان الجاري. وفي أعقاب الهجوم الإيراني، أغلقت دول عربية عدة، المجالات الجوية مؤقتاً. وعقب توجيه الضربة الإيرانية عملت العديد من شركات الطيران على إلغاء رحلات وتحويل مسار أخرى بعد الهجوم الذي شنّته إيران بعشرات الطائرات المسيّرة والصواريخ على إسرائيل الليلة الماضية، والإغلاق المؤقت لعدد من المجالات الجوية في المنطقة، وفق رويترز. وألغت طيران الإمارات بعض رحلاتها، في حين ألغت الاتحاد للطيران رحلاتها إلى تل أبيب وعمّان، أمس الأحد. وقال التلفزيون الأردني، أمس، نقلاً عن سلطات الطيران، إنّ الأردن أعاد فتح مجاله الجوي بعد إغلاقه في وقت متأخر من مساء أمس السبت، قبيل إطلاق إيران هجمات بطائرات مسيّرة وصواريخ على إسرائيل. كما أعاد العراق ولبنان فتح مجاليهما الجويين أمام حركة الطيران بعد إغلاقهما ساعات على خلفية الرد الإيراني. وفي الدوحة أعلنت الخطوط الجوية القطرية الأحد استئناف رحلاتها إلى ثلاث دول عربية في أعقاب فتح الأجواء بعد الإغلاق المؤقّت بسبب تصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة.

وقالت القطرية، إنه تم استئناف الرحلات إلى عمان وبيروت وبغداد، وفق تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، الأحد. وفي إيران، ذكرت وكالة مهر شبه الرسمية للأنباء، أمس الأحد، أن مطار مهر آباد في طهران ومطارات أخرى في عدة مدن إيرانية ألغت الرحلات الداخلية حتى صباح اليوم الاثنين بسبب التوتر في الشرق الأوسط. وقالت الخطوط الجوية النمساوية، أمس الأحد، إنها علقت كل رحلاتها المتجهة إلى تل أبيب وأربيل وعمّان بأثر فوري، بسبب تصاعد التوتر بين إيران وإسرائيل. وأضافت أن تعليق الرحلات مستمر حتى يوم 15 إبريل/ نيسان. وأعلنت الخطوط النمساوية بالفعل أنها علقت كل الرحلات إلى طهران حتى 18 إبريل/نيسان. ويأتي الهجوم الإيراني رداً على تعرض القسم القنصلي في السفارة الإيرانية في دمشق، مطلع إبريل/نيسان الجاري، لهجوم صاروخي إسرائيلي أسفر عن مقتل سبعة من الحرس الثوري الإيراني، بينهم الجنرال البارز محمد رضا زاهدي.

تأثر البورصات الخليجية

طاولت شظايا الضربة الإيرانية البورصات الخليجية التي شهدت تراجعاً جماعياً صباح أمس الأحد قبل أن ترتد المؤشرات إلى التحسن عند إغلاقها. وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية صباح أمس بنحو 1,8%، كما انخفض مؤشر بورصة قطر بنحو 1,3% بداية تعاملات أمس، بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل. وانخفض مؤشر بورصة الكويت الرئيسي بنحو 0,92% بداية تعاملات أمس، وتراجعت بورصة مسقط بنحو 0,14%.، وفي مصر تغلق البورصة المصرية أبوابها بسبب موسم الأعياد.

خلية أزمة في مصر

في مصر أذاع التلفزيون الحكومي بياناً أعلن فيه تشكيل «خلية أزمة» تضم جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية بالدولة لتتابع من كثب تطورات الأوضاع في المنطقة، ورفع تقاريرها على مدار الساعة للرئاسة، التي تكثف اتصالاتها بين كل الأطراف لتوقف التصعيد العسكري والسعي نحو التهدئة. ونجت الأسواق المصرية من أثر الضربات الجوية الإيرانية على إسرائيل، إلا قليلاً من الخسائر المحدودة على حركة الطيران الدولية بسبب موسم الإجازات الطويلة لعيد الفطر وشم النسيم التي تزيد على الأسبوع.

جاءت الضربات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيّرة، على الأراضي المحتلة، في وقت إجازة طويلة حصلت عليها المؤسسات المالية والحكومية في مصر، وعلى رأسها البورصة والبنوك، استمرت ستة أيام تنتهي صباح اليوم الاثنين، يعقبها إجازة أخرى بمناسبة شم النسيم، لتبعد أسواق المال عن أية تداعيات تذكر جراء التصعيد العسكري بين إيران وإسرائيل، ولتظل أسعار العملات والأسهم على الأوضاع السائدة، منذ أسبوع. وقال نائب رئيس غرفة شركات السياحة، مجدي صادق لـ«العربي الجديد» إن أثر الضربات الإيرانية على صناعة الطيران والسياحة، جاء محدوداً جداً، إذ جاء الرد الانتقامي من إيران تجاه إسرائيل وفق سيناريو متوقع، سبّب قلقاً في حركة الطيران الدولية المتجهة إلى بعض دول المنطقة، إلى أن انتهت عمليات القصف الإيراني. وأشار إلى عودة حركة الطيران والسفر إلى معدلاتها الطبيعية من فور انتهاء الضربات، مع تأكيد ممثل إيران في الأمم المتحدة، أن الرد الانتقامي لقصف إسرائيل مقر السفارة الإيرانية بدمشق، قد انتهى، ما أعاد الثقة في انتهاء أجواء حرب إقليمية في المنطقة.

أوضح صادق أن الضربات لم تتعدَّ استعراض قوة بين الطرفين، وجاءت بعد انتهاء فترة الرواج السياحي في ما يتعلق بمصر المواكبة باحتفالات المسيحيين الكاثوليك بأعياد «شم النسيم»، والتي تشهد عادة زيادة في حركة السفر إلى مصر. واكتفى مجلس الوزراء بإصدار بيان أعلن نفيه إغلاق المجال الجوي المصري إغلاقاً طارئاً، عقب إطلاق الصواريخ الإيرانية التي سقط بها على صحراء النقب القريبة من شبه جزيرة سيناء، مساء أمس الأول.

العقوبات وأسواق العراق

وفي العراق سجلت الأسواق ركوداً بسيطاً، عموماً إثر الهجوم الإيراني على إسرائيل، وسط توقعات بأن تترتب على ذلك إجراءات مشددة من البنك الفيدرالي الأميركي على النظام المصرفي للبلاد. وقال عضو غرفة التجارة العراقية، عبد الله اللامي، إن «السوق العراقية شهدت ركوداً واضحاً، وسط مخاوف من تأثيرات الهجوم على العراق اقتصادياً»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أن «هناك مخاوف من تشديد العقوبات الأميركية على إيران، وما لذلك من تأثير على البضاعة التي يستوردها العراق منها». وبحسب اللامي فإنّ «العراق يعتمد كثيراً على إيران في استيراد أنواع البضائع، وأن أي منع أو تحجيم جديد من خلال العقوبات أو بسبب التوتر عموماً بين إيران والغرب ستكون له آثار كبيرة على العراق، ولا شك أن ذلك سينعكس على السوق العراقية وعلى الأسعار». وتغزو البضائع الإيرانية السوق العراقية في عموم محافظات العراق، ويحتل العراق صدارة الدول المستوردة للبضائع من إيران، فقد كشفت تقارير صحافية إيرانية في العام الماضي 2023 أن جهات التصدير الرئيسية للسلع الإيرانية غير النفطية سنوياً، تتمثل في العراق بـ 8,9 مليارات دولار. ومن جانبه حذر الباحث في الشأن السياسي، زياد الهاشمي، من إجراءات مشددة للفيدرالي الأميركي ضد النظام المصرفي العراقي بسبب الهجوم الإيراني، وقال في بيان «بعد مسيّرات إيران وصواريخها باتجاه الكيان والتي تزامنت مع زيارته إلى واشنطن، هل لا يزال رئيس وزراء العراق ومحافظ بنكه المركزي يتوقعان أن ترفع الولايات المتحدة عقوباتها عن المصارف العراقية المعاقبة التي كانت تساعد في تمويل الاقتصاد الإيراني» مؤكداً في بيان أن «مسيّرات إيران أحرجت حليفها العراقي وعقّدت من مهامه في واشنطن ولم تحقق النتائج الميدانية المنتظرة والتي كان يتوقع الكثير أنها ستشكل رداً حقيقياً وحاسماً على اعتداءات الكيان!».

مطار رفيق الحريري في بيروت يوم 26 اغسطس 2021 (Getty)

> مخاوف في العواصم العربية من تراجع انشطة السياحة وزيادة سعر النفط

أسعار الطاقة في تونس

وفي تونس تعاود المخاطر المحيطة بموازنة البلاد الصعود مجدداً مع تصاعد التوتر الجيوسياسي في المنطقة العربية وتأثيراته المرتقبة على سوق النفط في العالم بعد أن شهدت أسعار الطاقة استقراراً خلال الأشهر الماضية. وتونس، البلد الذي لا تتعدى استقلاليته الطاقية 42 في المائة، شديدة التأثر بارتفاع أسعار النفط العالمية التي تنعكس مباشرة على موازنة البلاد واحتياطي النقد الأجنبي وسعر الدينار. ويقول أستاذ الاقتصاد في الجامعة التونسية رضا الشكندالي إن تواصل الصدام المباشر بين إيران وإسرائيل قد يجر المنطقة إلى حرب، وهو ما ستكون له ارتدادات واسعة النطاق على اقتصاديات الدول خارج منطقة الشرق الأوسط لتشمل تونس التي ستتأثر بالقفزات المتوقعة حينها في أسعار الطاقة والغذاء. وأكد الشكندالي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن مجرّد توقع الرد الإيراني على إسرائيل خلال المدة الماضية أدى إلى ارتفاع سعر النفط عالمياً، الأمر الذي فاقم العجز الطاقي لتونس بنسبة 4 في المائة وفق أحدث المؤشرات. وتابع: «التهديدات الإيرانية تتجسم في شكل ارتدادات قاسية على الدول الموردة للنفط ومن بينها تونس التي قد تواجه ضغوطاً جديدة على المالية العمومية وتوسعاً في العجز التجاري إلى جانب مخاطر تراجع قيمة الدينار» وعانت تونس ارتفاع معدلات التضخم لمدة عامين (10 في المائة في المتوسط سنوياً)، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية في بعض الأحيان 3 أضعاف، مما أدى إلى تراجع أوضاع الطبقات العاملة والوسطى.

ليبيا: ارتفاع سعر الدولار

شهد سعر الصرف في السوق الموازي ارتفاعاً، صباح أمس الأحد، إلى 7,39 دنانير للدولار، مع قفزات أخرى في أسعار الذهب والعملات الأجنبية، فيما يؤكد خبراء في الاقتصاد لـ«العربي الجديد» أن الارتفاع في سعر الصرف لم يتعد 10%، بالمقارنة مع أسعار الأيام الماضية، وسط مخاوف من ارتفاع أسعار شركات التأمين والناقلات البحرية وسلاسل الإمدادات، ويأتي ذلك مع إطلاق إيران، السبت، سربا من الطائرات المسيرة والصواريخ باتجاه الاحتلال الإسرائيلي. وقال أستاذ الاقتصاد بجامعة الجفارة عادل المقرحي لـ«العربي الجديد» إن هناك طلبا متزايدا على الدولار في السوق الموازية، مما تسبب في ارتفاع سعره بنحو 10% امس، مقارنة بالاسعار خلال مدة العيد.

مؤشرات الأسواق

ديون روسيا

انخفض الدين الخارجي الروسي إلى أدنى مستوى منذ عام 1993 ليصل إلى 304 مليارات دولار. وأظهرت بيانات البنك المركزي الروسي، تراجع الدين الخارجي في الربع الأول من هذا العام إلى 304 مليارات دولار، ما يعادل 15,05% فقط من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ما يعد المستوى الأدنى منذ العام 1993، بحسب وكالة «ريا نوفوستي». وكان الدين الخارجي الروسي بشكل عام قد سجل أعلى مستوى له في عام 1999 وبشكل 91% من حجم الاقتصاد الروسي. وانخفضت حصة الفرد من الدين الخارجي الروسي حتى 1 أبريل/نيسان إلى 2,1 ألف دولار. في أدنى مستوى منذ عام 2005، وأحد أفضل المستويات عالمياً، في الوقت الذي تم فيه تسجيل أعلى مستوى في حصة الفرد من الدين الخارجي لروسيا في العام 2013، حين بلغ المؤشر 5072 دولاراً.

قيمة سيارات كوريا الجنوبية

من المتوقع على نطاق واسع أن تتجاوز القيمة السوقية المجمعة لشركتي هيونداي موتور وكيا حاجز المئة تريليون وون (72,2 مليار دولار) هذا العام، وفقا لمراقبي الصناعة الأحد. وحتى أمس، بلغت القيمة السوقية المجمعة للشركتين 94,38 تريليون وون، حيث بلغت قيمتا هيونداي موتور ووحدتها الشقيقة كيا 50,23 تريليون وون و44,14 تريليون وون على التوالي. ومنذ بداية عام 2024، ارتفع سعر سهم هيونداي موتور بنسبة 16,9% تقريبا، وارتفع سعر سهم كيا بنسبة 9,8%. وتجاوزت قيمتهما السوقية المجمعة 100 تريليون وون في الشهر الماضي لكنها تراجعت. ويتوقع مراقبو الصناعة أن ترتد القيمة السوقية للشركتين مرة أخرى إلى ما يزيد عن 100 تريليون وون، حيث أظهرت شركتا صناعة السيارات علامات على تحسّن أداء المبيعات الذي يركز على الطرازات المتميزة ذات القيمة المضافة الأعلى سعرا، على الرغم من الانخفاض السنوي في عدد المركبات المباعة خلال الربع الأول.

مؤشرات نمو الصين

أظهر مؤشر صناعي أصدرته الجمعية الصينية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أداء أقوى لأعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري. وقالت الجمعية إن مؤشر تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المستند إلى مسح شمل 3000 شركة معنية من ثماني صناعات رئيسية سجّل 89,3 في الربع الأول من العام الجاري، بزيادة 0,2 نقطة عن الربع السابق. وأوضحت الجمعية في تقرير لها أن انتعاش المؤشر كان نتيجة لتسارع الإنتاج بعد عيد الربيع، فضلاً عن زيادة الزخم الاقتصادي الذي عززته مجموعة من السياسات بعد «الدورتين السنويتين». وتوسع المؤشر الفرعي للإنتاج الصناعي وقطاعات العقارات ونقل المعلومات وخدمات الكمبيوتر والبرمجيات مقارنة بالربع السابق، بينما ظل المؤشر الفرعي لقطاع التجزئة والجملة ثابتاً.

مال وسياسة

امتصت الأسواق الإسرائيلية الهجوم الذي شنّته إيران على دولة الاحتلال، ليل السبت - الأحد، وقف وسائل إعلام إسرائيلية، إذ سجلت بورصة تل أبيب انخفاضاً محدوداً، أمس الأحد، كما عادت خطوط طيران إسرائيلية إلى العمل، في حين كانت تكاليف منظومة الدفاع الأكثر بروزاً في المشهد

أسواق إسرائيل

هبوط محدود للأسهم... وتكاليف الدفاع الأكثر حضوراً في مواجهة إيران

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بدت تكاليف الدفاع في إسرائيل الأكثر حضوراً في المشهد الاقتصادي، بعد الهجوم غير المسبوق الذي شنته إيران باستخدام مئات الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز على دولة الاحتلال في وقت متأخر من مساء السبت، ردا على غارة إسرائيلية على قنصلية إيران في دمشق مطلع الشهر الجاري أسفرت عن مقتل أكثر من 12 شخصاً، بينهم سبعة ضباط في الحرس الثوري. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن المستشار المالي السابق لدى رئاسة الأركان الإسرائيلية رام أميناخ قوله إن إسرائيل أنفقت ما بين 4 و5 مليارات شيكل (1,06 و1,32 مليار دولار) خلال ليلة واحدة من أجل التصدي للهجوم الذي أطلقته إيران باستخدام مئات المسيّرات والصواريخ. وقال أميناخ إن التكلفة تشمل فقط التصدي للمسيّرات والصواريخ دون إدراج الخسائر الميدانية، والتي أعلن الجيش الإسرائيلي أنها طفيفة، موضحاً أنّ كلّ صاروخ من «نظام آرو» الذي يستهدف الصواريخ الباليستية يكلف نحو 3,5 ملايين دولار، وتدفع إسرائيل نحو مليون دولار لكلّ صاروخ في نظام «مقلاع داود» الخاص باعتراض صواريخ كروز، إضافة إلى تكاليف تشغيل الطائرات المكلفة باستهداف المسيّرات. في المقابل، أشار أميناخ إلى أن التكاليف التي تحمّلتها إيران لشن الهجوم لا تتجاوز نحو 10% فقط مما تكبدته منظومة الدفاع الإسرائيلية. وكان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هغاري، قد كشف عن إطلاق نحو 350 صاروخاً وطائرة مسيّرة من إيران على إسرائيل، مشيراً إلى اعتراض 99% منها. وتحدث هغاري عن حدوث ضرر طفيف في قاعدة « نيفاتيم» الجوية في بئر السبع جنوبي إسرائيل، وأنه جرى اعتراض 25 صاروخاً من أصل 30 صاروخ كروز، ومن بين أكثر من 120 صاروخاً بالستياً، لم يخترق سوى عدد قليل منها إسرائيل. لكن وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا» ذكرت أن نصف الصواريخ التي أطلقت باتجاه إسرائيل أصابت أهدافها بنجاح. وقالت إن القوات الإيرانية استهدفت بنجاح قاعدة جوية إسرائيلية في النقب باستخدام صواريخ «خيبر»، مشيرة إلى أن تلك القاعدة كانت منطلقاً للهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق. وقال قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي إن الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية تمكنت من عبور الدفاعات الجوية الإسرائيلية، مضيفاً أنّ الهجوم الإيراني أدى إلى تدمير موقعين عسكريين إسرائيليين مهمّين. ووسط التباين بين التصريحات الإسرائيلية والإيرانية حول فاعلية الهجوم، فإن المستشار المالي السابق في رئاسة الأركان الإسرائيلية يشير إلى أن هذه النوعية من الهجمات تترك آثاراً واضحة على تكاليف الدفاع في إسرائيل، مشيراً إلى أنّ ميزانية الدفاع بلغت العام الماضي 2023 نحو 60 مليار شيكل (15,9 مليار دولار). وفي السياق، قال كبير الاقتصاديين السابق في وزارة المالية، يوئيل نيف، في تصريحات لـ«يديعوت أحرونوت» إن ارتفاع ميزانية الدفاع له آثار كبيرة جداً على الاقتصاد الإسرائيلي، وقد يؤدي ذلك إلى وضع لن تكون قادرين فيه على تمويلها، مشيراً إلى أن تصاعد الإنفاق يتطلب زيادة الاستدانة ومن ثم سنزداد نفقات الفائدة كثيراً لأن الدين سيرتفع إلى مستويات كبيرة جداً. وأضاف نيف: «مثل هذا العبء الإضافي الكبير للإنفاق الدفاعي على مدى فترة طويلة من الزمن قد يضر أيضاً بإمكانيات النمو لدينا». وتابع: «إذا كنا نتحدث حقاً عن زيادة كبيرة في ميزانيات الدفاع، سواء الآن أم بمرور الوقت، فإن السياسة الاقتصادية تحتاج إلى تغيير وفقاً لذلك». تابع أن «موازنة إسرائيل، حتى المعدلة منها، لا تعكس التغيير الكبير. ومن أجل تمويل هذه الزيادة في الإنفاق، نحتاج إلى خفض الإنفاق في بنود أخرى، وكذلك فرض المزيد من الضرائب، والأهم من ذلك، يجب علينا القيام بعملية طويلة جداً من الإصلاحات في الاقتصاد الإسرائيلي لزيادة إمكانات نموه». بدوره، أشار أميناخ إلى أن «تكاليف الدفاع لم تقتصر على منظومة القبة الحديدية وإنما خروج طائرات للحماية واعتراض الطائرات المسيّرة خارج أجواء إسرائيل، لذا فإن إسرائيل في حاجة إلى المزيد من الطائرات في الفترة المقبلة، ويجب أن نطلب كمية كبيرة أخرى منها من الولايات المتحدة».

ويعاني الاقتصاد الإسرائيلي في الأساس تبعات استمرار الحرب على قطاع غزة المستمرة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وتتوقع موازنة عام 2024 عجزاً نسبته 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو العجز الذي سيكون من بين الأكبر في ما يخص الاحتلال الإسرائيلي في هذا القرن. وقد يتبيّن أن الأمر سيكون أوسع نطاقاً إذا طال أمد الحرب على غزة أو تفاقم التوتر مع إيران وحزب الله اللبناني.

وبغض النظر عن تكاليف الدفاع التي تؤرق حكومة الاحتلال الإسرائيلي، فإنّ سوق الأسهم الإسرائيلية بدت متماسكة إلى نتائج الهجوم الإيراني. بل إن هناك من استفاد كثيراً على رأسها أسهم التكنولوجيا والدفاع. وقطاع التكنولوجيا الفائقة هو أحد القطاعات المحفزة للاقتصاد الإسرائيلي، ويعمل فيه 16% من إجمالي عدد العاملين، ويمثل أكثر من نصف صادرات إسرائيل، ويشكل القطاع أيضاً ثُلث ضرائب الدخل ونحو خُمس الناتج الاقتصادي الإجمالي، وفقاً لبيانات بنك إسرائيل المركزي. ويسيطر جيش الاحتلال الإسرائيلي على عدد كبير من الشركات العاملة في المجال.

وكانت صورة قطاع التكنولوجيا الفائقة التي تعتمد عليها أيضاً منظومات الدفاع الإسرائيلية قد اهتزت كثيراً في أعقاب عملية «طوفان الأقصى» المباغتة التي شنّتها المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وبعد ساعات من انتهاء الهجوم الإيراني، افتتحت بورصة تل أبيب أبواب تعاملاتها على مكاسب للمؤشرات القيادية، لكنها سرعان ما تعرضت لتذبذبات لتسجل خلال التعاملات هبوطاً محدوداً تراوح بين 0,08% و0,2% على مدار اليوم. وقال بوفال أيزنبرغ، الرئيس التنفيذي لإحدى شركات الاستثمار إن «من السابق لأوانه تقييم العواقب النهائية لخطوة إيران، لكنّ هناك أمران يمكن تعلمهما مما حدث، فقد أظهرت إسرائيل قدرة أمنية عالية، ومن ثم يبدو أن توقع حدوث انهيار في الأسواق المالية أقل احتمالاً، كما أن الأسواق العالمية وفقاً لبيانات بنك إسرائيل المركزي، ويسطر نكون أكثر تفاؤلاً». وعكست مؤشرات البورصة الإسرائيلية، أمس، حالة الارتياح لدى المستثمرين حيال نتائج الهجوم الإيراني، إذ يبدو ردة فعل السوق ضئيلة كثيراً مقارنة بما شهدته في اليوم التالي لعملية «طوفان الأقصى» إذ هوت في الثامن من أكتوبر الماضي بنسبة 7% للتوالي الخسائر في الأيام اللاحقة قبل تدخل سلطات الاحتلال لدعم السوق. وفي أكتوبر تراجع مؤشر الأسهم القيادية بنسبة 11% مسجلاً أكبر خسارة شهرية في نحو ثلاث سنوات، إذ تكبدت الأسهم المُدرجة خسائر بنحو 27 مليار دولار خلال ذلك الشهر. وقال مسؤول في بنك «هابوعليم» السويسري إنه «على المدى القصير، كلف الهجوم الإيراني الاقتصاد الإسرائيلي المليارات، لكن على المدى الطويل، ستجلب إسرائيل المليارات نظير المبيعات العسكرية» معتبراً أنّ إسرائيل تتمتع بمرونة و«قدرة دفاعية مذهلة». وقالت مصادر مخابرات غربية، وفق وكالة رويترز، أمس، إن معظم الطائرات المسيّرة والصواريخ الإيرانية التي حلقت ليلاً فوق سورية أسقطت بواسطة اعتراضات جوية أميركية وإسرائيلية.

وتُعد القبة الحديدية أشهر وسائل الدفاع الجوي الإسرائيلية، إذ أسقطت آلاف الصواريخ منذ 2011، ولكنها تقتصر على المدى القصير، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وتمتلك إسرائيل أيضاً نظاماً اعتراضياً متوسط المدى إلى طويل المدى يُعرف بأسم «ديفيدز سلينغ»، بالإضافة إلى نظام «آرو» الدفاعي، المصمم لاعتراض الصواريخ التي تُطلق من مسافة تصل إلى 2400 كيلومتر. ويشمل هذا النطاق إيران، وكذلك اليمن وسورية والعراق، حيث تتمركز الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران.

وبجانب استقرار سوق الأسهم الإسرائيلية، قالت شركات وخطوط طيران إسرائيلية إن عملياتها بدأت بالعودة إلى طبيعتها، أمس، بعدما أدى الهجوم الإيراني إلى إغلاق المجال الجوي وإلغاء الرحلات. وأعلنت سلطات المطارات الإسرائيلية إعادة فتح المجال الجوي الإسرائيلي، لكنها أشارت إلى أن من المتوقع أن يتأثر جدول رحلات الطيران من تل أبيب، مضيفة أنه يتعين على المسافرين التحقق من مواعيد الرحلات قبل التوجه إلى مطار بن غوريون الدولي. وقالت شركة طيران العال إنها استأنفت عملياتها و«تعمل لإعادة الاستقرار لجدول الرحلات في أسرع وقت ممكن»، وأضافت أن «العال ستواصل العمل قدر استطاعتها للحفاظ على الجسر الجوي من إسرائيل وإليها».

من أحد أسواق تل أبيب وسط إسرائيل، الجمعة الماضي (عمير ليفي/Getty)

الهجوم كلف منظومة الدفاع الإسرائيلية نحو 1,32 مليار دولار

مطار بن غوريون يستأنف الرحلات

أعلنت سلطات المطارات الإسرائيلية إعادة فتح المجال الجوي الإسرائيلي، أمس الأحد، لكنها توقعت أن يتأثر جدول رحلات الطيران من تل أبيب، مضيفة أنه يتعين على المسافرين التحقق من مواعيد الرحلات قبل التوجه الى مطار بن غوريون الدولي. وقالت شركة طيران العال إنها استأنفت عملياتها وأنها «تعمل لإعادة الاستقرار لجدول الرحلات في أسرع وقت ممكن»، واضافت «العال ستواصل العمل قدر استطاعتها للحفاظ على الجسر الجوي من إسرائيل وإليها».

ارتباك الأسواق الإيرانية... هبوط العملة والأسهم

سادت حالة من الخوف في أوساط مستثمري البورصة الإيرانية وسوق الصرف من تداعيات الهجوم الإيراني على إسرائيل، لتهبط الأسهم والعملة بشكل لافت

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تعرضت الأسواق الإيرانية إلى ارتباك واضح، على خلفية تصاعد احتمالات وقوع حرب مع إسرائيل بعد الهجمات التي نفذتها القوات المسلحة الإيرانية، في وقت متأخر من مساء السبت، ثم بدأت تستعيد عافيتها بالتدريج، بعد تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن الداعية إسرائيل إلى عدم الرد على الهجمات وتراجع نبرة التهديدات الإسرائيلية بالرد.

بدأت الأسواق الإيرانية تتأثر بالأجواء الساخنة قبل أن تباشر إيران هجماتها، حيث كانت البورصة أول سوق سجلت انتكاسة، يوم السبت، تحت تأثير تصاعد احتمالات الرد الإيراني على استهداف إسرائيل للقنصلية الإيرانية في دمشق مطلع الشهر الجاري. وبدأ نزيف بورصة طهران، السبت، بخسارة 54 ألف نقطة، ثم استمر الأحد لتسجل هبوطاً جديداً أكثر من 11 ألف نقطة بعد الهجمات. لكن ما ساهم في تسجيل خسارة أقل من السبت هو تراجع احتمالات وقوع حرب من جراء الرد الإيراني، فضلاً عن إجراءات اتخذتها سلطات البورصة للحد من نطاق تذبذب الأسعار. وبالمجمل، وسط مخاوف شديدة، أخرج المستثمرون الإيرانيون أكثر من 2800 مليار تومان، ما يعادل أكثر من 43 مليون دولار، من البورصة خلال يومي السبت والأحد الماضيين. ويرجع الخبراء في سوق المال الإيراني، نزيف الأسهم إلى «السلوك المنفعل» للمستثمرين، الذين سيطرت عليهم مخاوف من تصاعد التوتر في المنطقة واندلاع حرب، وهي كانت مشفوعة أيضا بخسارة كثير من المستثمرين الإيرانيين كثيراً من استثماراتهم في البورصة خلال السنوات الأربع الأخيرة، بعدما بدأ نزيف بورصة طهران الشديد من صيف 2020، قبل أن تتعافى قليلاً خلال الشهور الأخيرة. أيضا كان سوق العملات في طهران هو السوق الثاني المتأثر بالأجواء الساخنة، إذ هبطت عملة الريال الإيراني منذ منتصف ليل الأحد نحو مستويات قياسية جديدة، بعد ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي من 660 ألف ريال إلى 720 ألف ريال.

لكن بعد تراجع احتمالات الحرب على خلفية التصريحات الأميركية، إثر الرد الإيراني، بدا الريال الإيراني يتعافى، ليعود سعر الصرف إلى ما كان عليه قبل تنفيذ القوات الإيرانية هجماتها. في الأثناء، أعلن الطيران المدني الإيراني تمديد إلغاء الرحلات في كثير من مطارات البلاد حتى السادسة صباحاً من يوم الاثنين.

وتحدث مدير العلاقات العامة في شركة المطارات والأسطول الجوي الإيراني، رضا كارغر، في تصريحات لوسائل إعلام إيرانية عن إلغاء رحلات مطار «الإمام الخميني» الدولي بطهران، فضلاً عن مطار مهرآباد، إلى جانب مطارات أخرى في أصفهان وشيراز وبوشهر وسنندج وإيلام وكرمان وغربي البلاد. كما تسبب الخوف من تداعيات الهجوم الإيراني في حدوث ازدحام على محطات الوقود في العديد من المدن الإيرانية في ساعات متأخرة من السبت، قبل أن يعود الوضع إلى طبيعته صباح الأحد بعد انتهاء الهجمات الإيرانية والتصريحات الأميركية «الهادئة» والتي دعت إسرائيل إلى ضبط النفس وعدم الرد. يقول الخبير الاقتصادي الإيراني محمد حسين أنصاري فرد لـ«العربي الجديد» إنه كان يُتوقع أن تترك الهجمات الأخيرة، خاصة الهجمات الإيرانية على إسرائيل، «تأثيرات سلبية» على الأسواق الإيرانية. ويضيف أن بلداناً مثل إيران لا تتمتع بـ«استقلال اقتصادي كامل، وبطبيعة الحال حوادث كهذه ستكون لها مفاعيلها بسبب تصاعد التوقعات التضخمية». ويتابع أنه عندما تكون هناك اضطرابات ومخاوف فمن الطبيعي أن تراود المستثمرين والناس قلاقل تؤدي إلى سحب الأموال من البنوك وكذلك البورصة، ثم تزداد أسعار الذهب والعملات الأجنبية. ويتوقع أن تكون التأثيرات السلبية لهذه التطورات على الأسواق الإيرانية «مؤقتة»، مضيفا: «اعتقد أنها لاحقا ستبدأ بتأثيراتها الإيجابية».

وعن هذه التأثيرات، يقول الخبير الإيراني، إنه عندما يثبت للعالم أن إيران «لديها قوة ردع عالية في مواجهة الهجمات ومؤامرات الأعداء ويمكنها الدفاع عن نفسها وأن أعداءها يخفقون في الرد، فذلك سيمنح هدوءا إلى الأسواق الإيرانية مع مرور الوقت على المدى المتوسط والبعيد». وعليه، يرى أنصاري فرد أن المستثمرين الأجانب حينها ربما يتحمسون للاستثمار في إيران أكثر من السابق، داعيا في الوقت ذاته إلى التريث لمعرفة ما سيحصل خلال الأيام المقبلة «ما إذا كانت إسرائيل سترد أم لا. لكن إذا لم ترد إسرائيل وانتهى الأمر بالهجمات الإيرانية فسيتعزز موقف إيران داخلياً ودولياً، حسب أنصاري فرد، الذي أكد أن من شأن ذلك أن تكون له مفاعيل إيجابية على الاقتصاد الإيراني.

ضغوط جديدة على العملة الإيرانية وسط التوترات مع إسرائيل (فرانس برس)

إغلاق الأجواء يرفع تكاليف السفر

لندن ـ **العربي الجديد**

تواجه شركات الطيران العالمية تحديات إضافية في ظل التوتر القائم بين إيران وإسرائيل، حيث اضطرت الشركات إلى سلوك مسارات أطول وتحمّل تكاليف أعلى، بسبب إغلاق الأجواء في العديد من دول الشرق الأوسط، على خلفية الهجوم الإيراني على إسرائيل في وقت متأخر من مساء السبت. وتتجنب العديد من شركات الطيران العالمية مناطق الاضطرابات، في سلسلة من القرارات من شأنها إطالة مدة الرحلات وزيادة تكاليف الوقود. ومن ضمن هذه الشركات «طيران كوانتاس» والخطوط الجوية السنغافورية وشركة الخطوط الألمانية «لوفتهانزا».

وقالت الخطوط الجوية السنغافورية إن رحلاتها لا تحلق فوق المجال الجوي الإيراني، فيما ذكر المتحدث باسم شركة «كاثي باسيفيك» في رسالة نصية، أمس الأحد، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، أن الشركة تراقب الوضع في الشرق الأوسط عن كثب، رغم أن عملياتها لا تزال تعمل بشكل طبيعي. على نحو مشابه، أعلنت الخطوط الجوية السويسرية تعليق رحلاتها إلى تل أبيب حتى إشعار آخر، فيما ستتجنب جميع طائراتها المجال الجوي لإيران والعراق وإسرائيل. ويتم استخدام المجال الجوي الإيراني بشكل اعتيادي من قبل شركات الطيران لرحلاتها المسافرة بين أوروبا والهند أو جنوب شرق آسيا. ويُعد المجال الجوي في منطقة الشرق الأوسط مليئاً بالمخاطر والتعقيدات، بينما تواجه شركات الطيران مجموعة من التحديات، بعد أن أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تعطيل المسارات للعديد من شركات النقل الجوي، ما اضطرها إلى التحول لمسارات أطول لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. وفي وقت سابق من الحرب التي شنتها إسرائيل ضد حماس في غزة، واجهت شركات الطيران عشرات من الاضطرابات تركز معظمها في تل أبيب، ما أدى إلى إلغاء الرحلات الجوية من وإلى إسرائيل. ويؤدي تغيير المسارات وسط ارتفاع أسعار الوقود إلى ارتفاع تكاليف الخطوط الجوية، ما يدفع الشركات بدورها إلى رفع أسعارها، والتي بدأ الكثير من المسافرين في أنحاء متفرقة من العالم يشعرون به أخيراً. وتوقع محللون أن يؤدي تصاعد التوتر بين إيران وإسرائيل إلى ارتدادات على أسعار النفط التي من المحتمل تخطيها حاجز 100 دولار للبرميل، وفقاً لما نقلته نشرة «ماركت ووتش» أمس الأحد.

وكان التوتر المتزايد في الشرق الأوسط أدى إلى ارتفاع الأسعار حتى الآن إلى أعلى مستوياتها خلال ستة أشهر، ليلامس 91 دولارا للبرميل نهاية الأسبوع الماضي.

وبحسب «ماركت ووتش»، يأتي الرد الإيراني على إسرائيل في وقت تراجعت فيه مخزونات النفط العالمية، وفقا لكبير مديري المحفظة في شركة تورتويز الأميركية، روب ثوميل. وقال ثوميل: «من المتوقع أن تعاني سوق النفط العالمية نقص المعروض في الربعين الثاني والثالث من عام 2024، لذا قد يسبب انقطاع إمدادات النفط العالمية انخفاض مخزونات النفط انخفاضا أكبر... ويؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط».

توقعات بوصول أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل

شركات الطيران تضطر الى سلوك مسارات أطول لتجنب الأجواء المتوترة (Getty)

رؤية

البنك الدولي وصورة سوداوية عن خسائر غزة

سهام معط الله

كعادته، لم يفوّت البنك الدولي فرصة تأكيد حيوية دوره في تقييم تكلفة الأضرار التي لحقت بقطاع غزة جرّاء العدوان الإسرائيلي الجائر، مُقدِّماً بذلك فاتورة للمانحين الدوليين الراغبين في إعادة إعمار غزة.

فقد أصدر البنك الدولي تقريراً في 29 مارس/ آذار 2024 بالتعاون مع الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي تحت عنوان «تقييم مؤقّت للأضرار في قطاع غزة» Gaza Strip Interim Damage Assessment أفاد فيه بأنّ الصراع الدائر في غزة كلّفها أضراراً في البنية التحتية تُقدَّر بنحو 18,5 مليار دولار، أي ما يعادل 97 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المشترك للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2022»، علماً أنّ المصطلحات المستخدمة في التقرير كالصراع الدائر والحرب بين حماس وإسرائيل لا تعدو كونها مجرّد غطاء، شفّاف مهترئ الحافات للتستّر على بشاعة حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني بحقّ الشعب الفلسطيني الأعزل.

كشف هذا التقرير بأنّ 72 في المائة من تلك الأضرار تتركّز في قطاع المباني السكنية، في حين قُدّرت نسبة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الخاصة بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات بتسعة في المائة، وبلغت حصّة البنية التحتية للخدمات العامة مثل التعليم، والمياه والصرف الصحي والنظافة والصحة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات البلدية والنقل من الأضرار 19 في المائة. وتحديداً، قدّر التقرير تكلفة الأضرار بحوالي 13,29 مليار دولار في قطاع الإسكان، 1,65 مليار دولار في قطاع التجارة والصناعة والخدمات، 629 مليون دولار في قطاع الزراعة، 554 مليون دولار في قطاع الصحة، 503 ملايين دولار في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، 411 مليون دولار في قطاع البيئة بما في ذلك إزالة الأنقاض، 258 مليون دولار في قطاع النقل، و341 مليون دولار في قطاع التعليم. كما أفاد هذا التقرير بأنّ حوالي 80 في المائة من تلك الأضرار تكبّدتها محافظات غزة وشمال غزة وخان يونس، فقد قُدّرت تكلفة الأضرار في بلدية غزة وحدها بـ 7,29 مليارات دولار، تليها جباليا بمبلغ 2,01 مليار دولار، وخان يونس بـ 1,82 مليار دولار. قام البنك الدولي بتقييم تلك الأضرار وتحديد تكاليفها خلال الفترة الممتدّة ما بين أكتوبر/ تشرين الأوّل ويناير/ كانون الثاني الماضيين، الأمر الذي ينمّ عن أنّ مبلغ 18,5 مليار دولار لا يزال بعيداً عن التكلفة الحقيقية لبشاعة ما يحدث في قطاع غزة من دون حسيب أو رقيب.

بعد إنجاز مهمّته الرئيسية التي أنشئ من أجلها والمتمثّلة أساساً في تقديم القروض لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب، التفت البنك الدولي إلى دول أخرى وأصبح مهتمّاً بتقديم المساعدات المالية والتقنية للبلدان النامية، ولا سيّما تلك التي أرّقتها الأزمات ومزّقتها الحروب والصراعات، لكن مساعداته تمسّيساً أيضاً ومشروطة ولا تختلف كثيراً عن نظيراتها المُقدَّمة من صندوق النقد الدولي.

فمن ناحية، صرّح البنك الدولي في تقريره بأنّ أكثر من نصف سكان غزة على حافة المجاعة، وأكّد معاناة جميع سكان القطاع انعدام الأمن الغذائي الحادّ وسوء التغذية، واعترف بأنّ فلسطينيي غزة يشكّلون 80 في المائة من جميع الأشخاص الذين يعانون المجاعة في جميع أنحاء العالم، لكنّه من ناحية أخرى لم يحرّك ساكناً لتقديم مساعدات لسكان قطاع غزة، لأنّه لم يتلقَّ الضوء الأخضر بعد من الإدارة الأميركية والاتّحاد الأوروبي، أهمّ الأطراف الداعمة للكيان الصهيوني في حربه على قطاع غزة التي ليس لها أي مبرّر منطقي سوى الاستيلاء على القطاع وثرواته.

يعترف البنك الدولي في تقريره بأنّ الصدمة التي يتعرّض لها اقتصاد غزة نتيجة الحرب تُعدّ واحدة من أكبر الصدمات التي لوحظت في التاريخ الاقتصادي الحديث، ويؤكّد معاناة غالبية سكان غزة الفقر متعدّد الأبعاد ووقوع 74 في المائة منهم في براثن البطالة، ويجزم بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 86 في المائة في الربع الأخير من عام 2023.

ويُقرّ بأنّ التعافي وإعادة الإعمار سيتطلّبان جهداً كبيراً يستمرّ لسنوات، لكنّه حصر نفسه، في المقابل، في دائرة الدمى التي يحرّكها البيت الأبيض عندما أشار إلى أنّ إجراءات التعافي المبكّر، كتقديم المساعدات الإنسانية والغذائية وتوفير المأوى واستئناف الخدمات الأساسية في قطاعات الطاقة والمياه والاتصالات والصحة والتعليم، وإزالة ما يقرب من 26 مليون طنّ من الأنقاض، يجب أن تبدأ بمجرّد أن يسمح الوضع بذلك.

والأسئلة التي تُقحم نفسها بقوّة في هذه النقطة من النقاش هي: متى سيسمح الوضع بذلك؟ ومن الذي سيسمح الوضع بأن يسمح بذلك؟ وما هي طلباته عدا اجتثاث حركة حماس التي لم تكن سبباً في أغلب ممارسات الاحتلال كالصراع في الضفة الغربية على سبيل المثال؟. ولمْ لم يتشرّب التقرير ما يكفي من الشفافية التي يتغنّى بها البنك الدولي ليكشف عن الأسباب الحقيقية التي تحول دون سماح الوضع بذلك؟

كعادته، أتقن البنك الدولي فنّ التنصُّل من وضع الأصبع على موضع الألم الحقيقي في تقريره، مفضّلاً تسليط الضوء على ما أظهرته التجارب العالمية وأفضل الممارسات عند وضع خطط التعافي، كالموازنة بين الاحتياجات العاجلة والأهداف المتوسّطة والطويلة الأجل، وضمان اتّباع نهج لإعادة البناء اتباعاً أفضل وأكثر مرونة، واستهداف الفئات الأكثر ضعفاً، وضمان التخطيط الشامل والتشاركي من خلال نهج يشمل المجتمع بأكمله.

عند سرده لما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تطوير خطط التعافي، صرّح البنك الدولي علانية بأنّ التمويل والدعم من شركاء التنمية، بما في ذلك من المنطقة، يُعدّ ضرورياً لترسيخ جهود التعافي وإعادة الإعمار، وهنا تتجلّى البجاحة والوقاحة.

خلاصة القول، لقد اعتاد البنك الدولي والقوى العظمى المتحكّمة فيه تولّي دول عربية أخرى وتحديداً الخليجية منها، بناء ما تهدمه إسرائيل. وعند قراءة التقرير، نلاحظ تجاوز البنك الدولي حدود البجاحة والوقاحة وتحديداً عند تشديده على ضرورة التشاور مع السلطات المعنية، فلا يكفي من وجهة نظره أن يقوم المانحون من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بضخّ أموال ضخمة، بل ينبغي لهم التشاور مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي خاصّة والإدارة الأميركية والاتّحاد الأوروبي عامة لضمان القيام بعملية إعادة الإعمار على النحو الذي يُرضي تلك السلطات المعنية.